

تقرير

«مكرمة» سعودية جديدة: تأشيرات حج لجمع وحرب وهم

ليبرالية

عامر محسن

حين أطلق نقولا الشماس كلماته الشهيرة، مستعيناً في دفاعه عن النظام القائم ونمط «سوليدير» ومصالح التجار - عن حق - بالحجة الليبرالية، علت أصواتٌ تسعى، بدلاً من حمايتنا من الليبرالية، الى حماية الليبرالية من الشماس. البعض اعتمد فكرة أن الشماس، وخلفه النظام اللبناني، لا يمثل «الليبرالية الحقة»، بل ليبرالية رثة، مشوهة، تسوّغ الاحتكار والنهب، فيما الليبرالية «الأصيلة» تكسر الاحتكارات، وتحارب الفساد، وتوزع الضرائب عطايا اجتماعية، وتبني الحدائق للأطفال... البعض الآخر حاول أن يقنعنا بأن هناك ليبرالية «جيدة»، تقوم على الحقوق والحريات والديمقراطية، وليبرالية «شريرة»، هي «النيوليبرالية»؛ وفي بل طرفي كلبان، كان من الطبيعي أن تشجع أيضاً تليفقات ايديولوجية من نوع «هناك ليبرالية اوروبية وليبرالية اميركية» الخ... وفي الاكاديمية الاميركية، دأب بعض الذين يُعادون الرأسمالية (ولكن من جهة نظر غير شيوعية) الى صوغ واستعمال تعبير «النيوليبرالية» كهدف للتصويب عليه وتجنب التشكيك بالنظام الرأسمالي ككل. مؤرّة، كتب لي استاذٌ يميني تعليقاً على ورقة بحثية: «لماذا تهاجمون «النيوليبرالية»؟ ما الفرق بينها وبين «الليبرالية»؟ قولوا صراحة انكم تعادون الليبرالية وانتقدها مباشرة!». هو، وإن كان هدفه الدفاع عن الرأسمالية، الا انه كان محقاً؛ فـ «النيوليبرالية» تحيل الى مجموعة سياساتٍ انتشرت منذ أواخر السبعينيات، صاغها مفكرون سعوا الى «تحرير» اقتصاديات الغرب من خصائصها الاشتراكية ومن تدخل الدولة فيها، فأعادوا الاعتبار الى الاقتصاديين الليبراليين «الكلاسيكيين»، كريكاردو وأدم سميث، وأصرّوا على أن الليبرالية الاقتصادية هي مكملٌ ضروري للليبرالية السياسية - فلا وجود للحرية الفردية، في نظرهم، بينما الدولة تتحكم بمعاشك، وتقاسمك ذلك، وتقرر مسار السوق. هم، بهذا المعنى، الترجمة التاريخية المعاصرة لليبرالية الكلاسيكية، وهكذا يرون أنفسهم، ولا امكان - على أي حال - للتفريق بين سياسات «ليبرالية» وسياسات «نيوليبرالية».

للحق، فإن ليبرالية القرن التاسع عشر، كنظيرتها اليوم، لم تعد أن تكون ايديولوجية نخب. كما كتب كارل بولاني، لم تكن الليبرالية يوماً تياراً شعبياً، ولم يعتمد الحكام سياسات تحرير الاقتصاد بسبب ضغط من المجتمع، بل كانت - تماماً كالشيوعية - «نموذجاً نظرياً»، لم يتحقق يوماً على أرض الواقع، بل رُوّج له مثقفون واقتصاديون ونخب قريبة من بلاط الحكام. حتى الليبرالية السياسية لم تصبح يوماً ايديولوجيا جماهير، وفي صفوف الناخبين العاديين في اوروبا واميركا - خلال القرن العشرين - كانت الطبقات الشعبية أقرب الى الأفكار الاشتراكية، أو اليمين المحافظ والقومي (في اميركا منذ عقود، يُطلق تعبير «ليبرالي» كتعريف لسلوك سياسي على «يسار الوسط»، يحيل بشكل اساسي الى الديمقراطيين البيض، ولكن لا علاقة للتعبير بالايديولوجيا الليبرالية).

ولأن الليبرالية هي نموذج نظري، لم يتحقق تاريخياً بشكله الخالص، فإن أي فشل للإيديولوجيا الليبرالية، وأي كوارث تسببها للشعوب، وكل عوارض الفساد والنهب وتزييف الإرادة الشعبية، يمكن تفسيرها على أنها «ليست الليبرالية الحقيقية» أو أنها «لم تطبّق كما يجب». لهذا السبب قال بولاني إن الليبرالية، طالما أنها حية في صفوف النخب ولهم مصلحة بها، فلا امكانية لهزيمتها نظرياً أو عبر استعراض نماذج تاريخية لفشلها، فـ «الليبرالية الحقيقية» - السوق التي تعمل لوحدها وفق الاشارات الاقتصادية حصراً، والدولة لا تتدخل الا للتنظيم، والتسليع الكامل للنقد والعمل والأرض - لم تتجسد يوماً حتى نحاكمها. تبقى، من هذا النقاش اللبناني، أمثولتان. الأولى تتعلق بطبيعة الليبرالية، وأنها ليست مصدر الديمقراطية والانتخابات، ولا الاطار الوحيد لها، ولا تنص على العدالة الاجتماعية، بل هي، كما كتب هاريسون فلاس (مقتبساً ايشاي لاند) في مقال أخير في مجلة «جاكوبين»، «التزام بأفكار مجرّدة، كالعدالة والحرية» بلا أن تسائل النظام الرأسمالي أو تشكك به، ما يجعل هذه الأفكار - حين تشرّع نظاماً للإستغلال - فارغة من معناها، ومبتذلة، وبلا قيمة عملية. فما معنى أن تكون لك حرية التعبير والتفكير وانت تعيش حياة من العمل المستمرّ والهّم والديون؟ البحث الثاني هو عن المسألة الاقتصادية في بلادنا. نحن نعيش مرحلة تاريخية ثبت فيها فشل «النيوليبرالية» - التي هيمنت على صنع القرار الاقتصادي في العقود الأخيرة - على كل المستويات وبكل المعايير. الدول التي تملك مقدراً من سيادة وتحترم شعبها وتخطط لنفسها، كالصين وبعض بلدان شرق آسيا، تجاهلت نصائح «البنك الدولي» بالكامل، وحققت التنمية وهي تسخر من قواعد السوق «الحرّة». حتى الدول المستعمرة، التي فرضت عليها النماذج الليبرالية فرضاً، في جنوب اميركا، قد كفرت بها ونشأت حركات اجتماعية كاملة حول معارضة هذا النمط من السياسات. بل أن آلان غرينسبان نفسه، المدير السابق للبنك الفيدرالي الأميركي، اعترف عام 2010، أمام لجنة من الكونغرس، أن ايديولوجيا السوق التي آمن بها طوال أربعين سنة قد ثبت بطلانها.

أمّا في المنطقة العربية، فما زال الجميع - لا فرق بين «يمين» و«يسار»، علماني واسلامي - خارج هذه المعادلة، وعلى يمين اليمين في الموضوع الاقتصادي كلما جرى طرحه. لا يوجد نقدٌ حقيقي للسياسات السائدة ولا محاولاتٍ للتفكير في بديل، خارج محاولات الدفاع عن الليبرالية وإعادة تدويرها عبر «أنسنتها» وتجميلها. الخطاب الذي يعدّ «يسارياً راديكالياً» في لبنان يشبه كلام يسار الوسط في مكان محافظ كأوروبا. لا زالت هناك حاجة الى فهم أن زمن الهيمنة الليبرالية قد انقضى، وأن أنجح أوهامه كان في فصل السياسة عن الاقتصاد، واقناع الناس بقبول النظام الذي يحيط بهم بدهاء، وإيهام البعض بأنه من الممكن التفكير في مشروع سياسي، أو مشروع تغيير، أو مشروع مقاوم، من دون نظرية اقتصادية وفكرٍ ينحاز الى الناس.

لطالما شكّلت تأشيرات الحج باباً للاستثمار السياسي والخدماتي لعددٍ من السياسيين والأحزاب. السفارة السعودية بدورها تمنحها وتحتجها بحسب رضاها السياسي عن الجهة الطالبة. هذا العام، بلغ الاستثمار الملكي ذروته بتخصيص آلاف التأشيرات لحلفائها في قوتهم 14 آذار. عليهم يستفيدون ويفيدون

أماك خليل

أقلعت، عصر أمس، أولى رحلات الطيران التي خصصت لنقل الحجاج اللبنانيين إلى السعودية، على أن تستمر حركة الطيران المكثفة حتى غد الثلاثاء، لتأمين نقل حوالي 6 آلاف حاجٍ للتحاق بمناسك الحج. وكان ركاب رحلات الأيام الأخيرة قبل العيد، قد ذهبوا السبت الفائت إلى مطار بيروت للسفر، ليفاجأوا بعدم وجود حجوزات لهم. انتظروا نحو 12 ساعة من دون جدوى. في النهاية، وعدوا خيراً من بعض أصحاب الحملات بالفرج القريب «لأن الرئيس سعد الحريري سيجتمع بأحد الأمراء السعوديين ويحصل منه على قرار بتسهيل نقل الحجاج».

عدد من الحجيج وأصحاب الرحلات اعتصموا السبت أمام السفارة السعودية مطالبين بحل الأزمة سريعاً، والتقى وفد منهم السفير السعودي على عواض العسيري. الأخير أصدر أمس بياناً أكد فيه أن سفارته «قامت بواجبها كاملاً بالنسبة إلى الحجيج. وقد حصل

تقرير

مرامك كسروان مكبات للنفايات: تشبيح على

فيفيان عبود

فتحت أزمة النفايات عيون أصحاب المرامل في الجرد الكسرواني على باب رزق جديد. بعد «اكلهم» الجبال، مشوهين المعالم وملوثين الطبيعة والمياه الجوفية، جاء وقت «الإسترااق» من النفايات. فممنذ نحو شهر ونصف شهر، بدأ ر. خ. وشريكه س. ز. وهما صاحباً مرامل في ميروبا وأمز الكسروانيتين، طمر النفايات في المحافر التي أوجدها منذ سنين. ينقلان بشاحناتهما الرمل مقابل 500 - 600 دولار، لتعود الشاحنات نفسها محملة بالنفايات مقابل 700 - 1000 دولار للنقل الواحدة، بحسب مصادر في بلدية ميروبا.

وكانت البلدية قد كلّفت ثلاثة حراس لمراقبة منطقة المحافر الواقعة على طرف البلدة، ومنع أي شاحنة محملة بالنفايات من دخولها، إلا أن الأمر لم يرق لـ ر. خ. الذي اتهم البلدية بتعطيل عمله وقطع باب رزقه، وفيما كان



حصلت النائبة ستريدا جعجع على حوالي 200 تأشيرة (هيلم الموسوي)

للرحلات، حيث كان من المفترض أن يتمّ الحجز من قبل المنظمين قبل الحصول على تأشيرة الدخول إلى المملكة». وأعلن أنه «تلبية لطلب رئيس مجلس الوزراء تمام سلام حول تيسير انتقال الحجاج، صدرت توجيهات من الملك سلمان بن عبد العزيز بتمديد فتح الأجواء لغاية الثلاثاء». من جهته، أعلن رئيس مجلس إدارة شركة طيران الميدل إيست محمد الحوت أن «الشركة اتخذت كل الإجراءات اللازمة لتيسير العدد الكافي من الرحلات لنقل الحجاج اللبنانيين جميعاً». مصادر مواكبة للقضية أكدت أن الخلل «صادر عن السفارة السعودية

الرياض سهّلت امور الحجاج «بشفاعت» سلام لا بوساطة الحريري!

لبنان على أكثر من حصته في نسبة الحجيج بمعدل ستة آلاف. وما حصل من إرباك في صفوف الحجاج وانتظارهم في المطار تتحمل مسؤوليته الجهات المنظمة

أحد الحراس يقوم بواجباته، فوجئ صباح السبت بسيارتين تعترضان طريقه في الجرد، ترجل منهما سبعة أشخاص من بينهم الشريكان، وأطلقوا النار عليه واعتدوا عليه بالضرب، فأصيب بشعر في الجمجمة وكسر في الأنف ونقل إلى المستشفى حيث مكث 48 ساعة في العناية الفائقة. بلدية ميروبا تقدّمت بشكوى عاجلة

شماس ليس مالكا لـ «مدكو»

ذكرت «الأخبار» في تقريرها «أبو رخصة يخرج من قبعة السنيورة» (السبت الماضي) رئيس جمعية تجار بيروت يملك شركة «مدكو» النفطية، ما دفع بعض الناشطين الى اطلاق حملة لمقاطعة الشركة. وقد تبين أن نقولا شماس صاحب شركة «مدكو»، هو غير شماس الذي أثار تصريحه الأخير سخطاً كبيراً. وشماس مدير «مدكو» متوف منذ خمس سنوات، فيما يدير ابنه مارون شماس الشركة اليوم، ولا علاقة عمل تجمعهم من قريب أو بعيد برئيس جمعية تجار بيروت. لذلك اقتضى التوضيح والاعتذار.